

# الدينار العربي بين الحقيقة والخيال

عادل عبدالمهدي

أخبار الدينار العربي في صعود وهبوط ، كأسهم شركة لم تستقر أوضاعها بعد . يكثر الحديث عنه حيناً ويختفي حيناً آخر . الذين ناقشوا مشروع الدينار العربي طرحوه حلاً لمشكلتين رئيسيتين مترابطتين يعاني منها عن حق النظام النقدي في البلدان العربية ، والمشكلتان هما :

١ - تعدد العملات العربية مما يخلق ارتباكاً كبيراً بين الدول العربية . فالعملات العربية لا تقيم قيمتها حالياً الا عبر عملة أجنبية أخرى خصوصاً الدولار وكذلك المارك الالماني والفرنك الفرنسي والجنه الاسترليني وحقوق السحب الخاصة الدولية ... الخ . هذا الواقع يربط سلبات عديدة ليس أقلها خسارة أموال طائلة ويعرقل نمو التبادل بين البلدان العربية ويشكل آلية موضوعية تمنطق وتجدد وتعقلن التجزئة والتخلف والتبعية .

٢ - عدم اكتمال استقلال العملات من الناحية الموضوعية . لا ريب ان المصارف المركزية العربية تملك «حرية» القرار قانونياً في تحديد العملة الوطنية القطرية من حيث الشكل والكمية والميعاد والوزن والارتباط المعدني أو العالمي والاحتياطي وغيرها من الأمور . لكن الضرورات العملية التي تبرز ضمن منطقية اقتصادية تنسم بهيمنة الاقتصاديات الامبريالية المتقدمة على اقتصادياتنا والعملات الدولية الرئيسية على عملاتنا ، لا تترك من الناحية العملية خيارات كثيرة لممارسة هذه «الحرية» . لهذا فان مطامح أصحاب المشروع لا بد ان تنجس في النهاية لانشاء دينار عربي يوحد قوى الأمة العربية للتخلص من التبعية التي تعرض لها العملات العربية وقيام عملة موحدة قوية بوجه العملات الأجنبية .

ان ما يبرهن على وجود هذه المطامح هو ان فكرة الدينار العربي قد راجت بشكل خاص بعد تكون الفوائض النقدية العربية المتأنية من ارتفاع واردات النفط بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ واتساع

النشاطات الاقتصادية والتبادلية، إن بين البلدان العربية أو بينها وبين العالم الخارجي. وكذلك بعد الهزات العنيفة التي أصابت النظام النقدي العالمي خصوصاً تحطم قاعدة الذهب وتدهور الدولار، أي تحطم ركيزتي نظام «بريتون» و«دز» وقيام تيار عارم لتخفيض العملات وتعويمها في حمي المنافسة التجارية والاقتصادية، مما أصاب ولا زال يصيب العملات والفوائض والاحتياطيات العربية باضرار جسيمة.

\* \* \*

بدأت فكرة الدينار العربي تستعيد حيويتها في تلك السنوات لتطرح في الندوات والاجتماعات، سواء تلك المتعلقة باستثمار واردات النفط، أو الهادفة إلى تشجيع الوحدة الاقتصادية. وفعلاً عقد في «أبو ظبي» في عام (١٩٧٧) اجتماع وزراء المال ومحافظي المصارف المركزية للبلدان العربية، وأقر الاجتماع الفكرة التي تعثر تنفيذها في اطار اتفاقية السوق العربية المشتركة لعام (١٩٥٥) بين الدول العربية لانشاء صندوق النقد العربي. وفور التوقيع قام المجتمعون في «أبو ظبي»، كل حسب حصته، بسداد ٢٥٪ من حصصهم من رأسمال الصندوق والبالغ (٣٥٠) مليون دينار عربي. ووضع الصندوق لنفسه اهدافاً منها:

١ - تغطية عجز موازين المدفوعات للدول العربية التي تعاني من صعوبات خاصة.

٢ - تحقيق استقرار العملات.

٣ - انتهاء قيود التحويل بين الدول الاعضاء.

٤ - تقوية التعاون الاقتصادي والنقدي.

٥ - بدء المحادثات حول سياسة الاستثمار الخارجي للبلدان العربية.

٦ - تنسيق مواقف الدول العربية في المسائل الاقتصادية والنقدية الدولية.

٧ - الاعداد لانشاء عملة عربية موحدة.

لا نغالي اذا قلنا ان تحقيق اهداف الصندوق لن يجد مصداقيته الا عند تلمس نتائج فعلية على صعيد النقطة السابعة، أي على صعيد انشاء عملة عربية موحدة. فالنجاح في هذه الخطوة سيمثل الانتقال من الرغبات إلى الواقع، ومن الاحلام إلى الحقائق. ان نجاح هذه الخطوة سيغني قيام أسس موضوعية لوحدة الاقتصاديات العربية ولنموها، وللانتقال من حالة الضعف إلى القوة ومن حالة التجزئة إلى الوحدة ومن التبعية إلى الاستقلال.

\* \* \*

بدأ الصندوق أولى خطواته باتجاه انشاء عملة عربية موحدة بالاتفاق على استخدام الدينار العربي كوحدة

حسابية وكذلك باقرار قيمة الدينار العربي على ان يعادل (٣) وحدات سحب خاصة أو (٣,٥) دولارات امريكية. ونتيجة ذلك تكون العلاقة بينه وبين العملات القطرية الأخرى على أساس أسعار الصرف بين هذه العملات والدولار الامريكى عام ١٩٧٤ هي كما يلي :

|                     |             |                       |            |
|---------------------|-------------|-----------------------|------------|
| الدينار الاردني     | ٨٦٤٨ ، د.ع  | الريال اليمني الشمالي | ٠٦١٦ ، د.ع |
| الليرة السورية      | ٠٧٤٤٦ ، د.ع | دينار البحرين         | ٧٠٢٢ ، د.ع |
| الدينار العراقي     | ٩٣٦٣ ، د.ع  | الدينار التونسي       | ٦٣٥١ ، د.ع |
| الجنيه المصري       | ٧٠٨٤ ، د.ع  | الدينار الجزائري      | ٠٦٦٣ ، د.ع |
| درهم الامارات       | ٠٦٩٦ ، د.ع  | الريال السعودي        | ٠٧٨١ ، د.ع |
| الجنيه السوداني     | ٧٩٦١ ، د.ع  | الدينار العماني       | ٧٨٢٦ ، د.ع |
| الدينار الكويتي     | ٩٤٥٣ ، د.ع  | الدينار القطري        | ٠٧٠٢ ، د.ع |
| الدينار الليبي      | ٩٣٦٣ ، د.ع  | الدرهم المغربي        | ٠٦٣٤ ، د.ع |
| الليرة اللبنانية    | ١١٩٠٩ ، د.ع | الشلل الصومالي        | ٠٤٤٠ ، د.ع |
| الاوقية الموريتانية | ٠٠٦١ ، د.ع  | الريال اليمني الجنوبي | ٠٦١٦ ، د.ع |

### الدينار العربي إلى أين؟

وإذا لم نكن محطتين فان تطبيق قرار استخدام الدينار العربي كوحدة حسابية قد اقتصر على اصدار بضع احصائيات لمجلس الوحدة الاقتصادية بالدينار العربي. فاذا ما كان تطبيق القرار سيبقى ضمن هذه الحدود، فان المشروع لن يتعدى كونه قد اضاف تعقيداً جديداً للحساب ولفهم مدلولات الأرقام تفوق الفائدة المتحققة من توحيد العملة تسهيلاً للمقارنة. فبعد ان كانت العملية تجري في السابق بالشكل التالي :

عملة قطرية  $\longleftrightarrow$  دولار امريكى

يستخدم الآن الشكل :

عملة قطرية  $\longleftrightarrow$  دولار امريكى  $\longleftrightarrow$  دينار عربي .

اذن فان أية علاقة مباشرة بين العملات القطرية والدينار العربي لم تتحقق. إذ أن هذه العلاقة تمر بالضرورة عبر الدولار أو حقوق السحب الخاصة وهو الأمر الذي يشهد على قساوة ومرارة التبعية، وعلى هامش قرار اعتماد الدينار العربي كوحدة حسابية. يضاف إلى ذلك فان هذا القرار بقي، حسب علمنا ضمن

هذه الحدود فقط . فلم يعلن عن تطبيق هذا القرار بين المصارف المركزية العربية على الأقل . وان عمليات الحساب والمقاصة وغيرها من العمليات المصرفية تجري اما بالدولار أو غيره من العملات الدولية أو بالعملات العربية مقومة بتلك العملات .

ان ما آل اليه هذا القرار والحدود التي وقف عندها هو نتيجة منطقية ومتوقعة . فالعملة لا يتقرر أمرها بمعزل عن الاقتصاد . فهو الأساس والدافع والمحرك . فبدون اجراءات وحدوية حقيقية اقتصادية ، وسياسية اجتماعية أيضاً ، فانه سيتعذر تطبيق ابسط أشكال الوحدة النقدية . ان مقارنة هذا الواقع مع مثالين ، الأول أوروبي والثاني عربي اسلامي ، ستبين بشكل أوضح تعذر فصل العملة عن الاقتصاد وتطوراتها .

### المثال الأوروبي

تبنى الاتحاد الاوروبي للمدفوعات مثلاً منذ عام (١٩٥٠) وحدة الحساب الاوروبية . لكن هذه الوحدة لا تحتسب بالدولار ، وحقوق السحب الخاصة فقط بل بالذهب أيضاً حيث حدد قيمتها بـ (٨٨٨,٦٧) ميلغم ذهب والذي كان يعادل في حينه دولاراً أميركياً ، كما ترتبط مباشرة بالعملات الوطنية حيث أقر نظام المجموعة الاقتصادية الاوروبية امكانية التعديل التلقائي لقيمة الوحدة في حالة تعديل الدول الأعضاء لقيمة نقودها .

إذن فالعلاقة هنا مباشرة (عملة  $\longleftrightarrow$  وحدة حساب) . يضاف إلى ذلك ان هذه الوحدة لا تستخدم في الاحصائيات فقط بل انها تستخدم لتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وفي الحسابات الاوروبية والسياسة الزراعية الاوروبية وفي ميزانية المجموعة الاوروبية المشتركة وكذلك في القروض الاوروبية للخارج وفي بعض العمليات المصرفية خصوصاً بين المصارف المركزية .

ان عجز البلدان العربية عن التقدم حثيثاً في استخدام الدينار العربي كوحدة حسابية ، ناهيك عن استخدامه كعملة حقيقية ، ونجاح البلدان الاوروبية في ايجاد وحدة حسابية مشتركة رغم الوحدة القومية التي تجمع بلدانها وعدمها بالنسبة لاوروبا لا يمكن ان يبرهن إلا على حقيقة ان الاجراء الوحدوي يجب ان يشمل تعديلات جوهرية في السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية خصوصاً . فبدون النضال ضد التبعية الاقتصادية والنقدية ، وبدون تطوير الاقتصاديات الوطنية وانجاز خطوات جادة لتوحيدها فان القرارات والاجراءات التي تصطنع الوحدة لن تساهم الا في رفع اسهم التضليل والتعقيد .

## المثال العربي الاسلامي (٥)

ان نظرة في تاريخ الدينار العربي ستبين ان نشوء وتطور الدينار قد ارتبط بتطور الاقتصاد العربي الاسلامي بشكل أساسي ورئيسي. فعندما كان الاقتصاد العربي يعتمد قبل الاسلام وفي صدره على التجارة أساساً لا سيما التجارة بين الامبراطوريات المحيطة به لم يكن للعرب عملة خاصة بهم بل كانوا يستخدمون النقود البيزنطية والرومانية والارمانية الكسروية. فالدينار والدرهم اللذان ورد ذكرهما في القرآن الكريم كقوله تعالى (ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤذه اليك) وأيضاً (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة)، أو في الحديث الشريف، ومنه (أهلك الناس الدينار والدرهم)، لم يكونا بعد عملتين عربيتين من حيث المحتوى والشكل. وهما لم يصبحا عربيين حقاً إلا بعد تطور الاقتصاد العربي والاسلامي واستقلاله. وان عملية تكون عملة عربية موحدة ومستقلة مرت بمراحل انتقالية عكست حقيقة الانتقال الذي حصل، على صعيد الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بشكل عام، والتي حولت المجتمع من مجتمع وسيط مرتبط بتقاسمه الامبراطوريات المجاورة إلى مجتمع مستقل وموحد له آلياته وديناميته الداخلية.

وهكذا يقدر ان أول دينار عربي يعود إلى عام ٧٢ هجرية (٦٩١-٦٩٢) ميلادية. وهو قد ضرب في دمشق وعليه صورة هرقل مع ابنه ورموز مسيحية خاصة، مضاف إليها بعض التعابير الدينية الاسلامية العربية. وبعدها يعامين ضرب أول دينار عربي مستقل شكلاً ومحتوى في العاصمة الاموية، ثم اعيد ضربه في ٧٦ و ٧٧ هجرية. وفي تلك السنة أي في ٧٦ هجرية انشأت أول دار لضرب الدرهم والدينار انشأها والي الحجاج أبو يوسف الثقفي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وكتب عليها (قل هو الله أحد) ثم تطورت النقوشات ولعل أهمها (لا إله إلا الله محمد رسول الله) على وجه وعلى الوجه الاخر صورة الخليفة أو السلطان ونقوشات أخرى.

(٥) كانت النقود تسمى المعاملة، ويقصد بها واسطة المبادلة أو ما يصلح ثمتاً. ويقول المؤرخون ان بلادنا هي أول من استخدم النقود والاوزان وزاول امرها بعد ان كان التعامل بالمقايضة، فاخترعت الوزن واستخدمت الذهب والفضة كتمن ثم اخترعت النقود وقامت المعاملات على الاوزان والنقود. وفي شريعة حمورابي يرد ذكر بعض المكايل مثل (الشقل) و(المناء). وورد الشقل في التوراة وفي اللغة العربية بمعنى الوزن واصله (الثقل) ومنها (المقال). وان (المناء) جاءت بالعربية والعبرية أيضاً. ويقول الاستاذ طه باقر ان النقود لم تكن معروفة بمفهومها الحديث، لكن آباءنا استعملوا المعادن كالتحاسم والفضة والذهب واستعملوا الذهب على هيئة صفائح صغيرة أو حلقات أو اقراص مثقوبة وهي ذات اوزان معلومة. ويقال انهم كانوا يطمعون مثل هذه القطع المعدنية أحياناً ضباناً لنوعها فلا يعبدون الوزن في كل معاملة. وذكرت المصادر القديمة ان قطعاً معدنية ذات اوزان معلومة، مقدار كل منها نصف شقل، كانت متداولة في عهد الملك الاشوري سنحاريب وتسمى رؤوس عشتار، وقد يكون الليديون- كما يذكر الاستاذ طه باقر- قد اخذوا الفكرة وطوروها. فصار بعض الملوك يطمعون كتلا معينة من النقد برمز الملك أو الدولة (في حدود ٧٠٠ ق.م)، وبعد ذلك طور اليونان سك النقود. ولعل ما يشير إلى أن فكرة النقود ولدت عندنا هو ان اليونان، الذين استعملوا الدينار (Dinarus) استعملوا بعض الاوزان البابلية ومن ذلك (المناء) حيث قسموه إلى (١٠٠) قسم كل قسم دراهما (درهم).

وقد تحقق الأمر عينه في المغرب العربي. فقبل ٨٥ هجرية/٧٠٤ ميلادية قلدت النقود السوليدوز القرطاجي لهرقل مع كتابات اسلامية. ولكن مع نهاية القرن الهجري الأول عرف شمال افريقيا والأندلس الدينار العربي الذي لا يختلف عن دينار المشرق إلا في تفاصيل بسيطة.

ومع التطورات الهائلة في الاقتصاد الاسلامي، خصوصاً في الزراعة والصناعة الحرفية اضافة للتجارة والفتوحات، ازدهر الاقتصاد وأصبح مركز استقطاب رئيسي للعالم، منه واليه تنطلق الفعاليات. وانتشرت النقود الاسلامية في ارجاء المعمورة. كما تشهد على ذلك المخلفات الاثرية في شتى مراكز الحضارات القديمة. وما يبين ازدهار الاقتصاد وانطلاقه ارتفاع الموجودات الذهبية والفضية وازدياد عدد دور الضرب التي قاربت المائة والخمسين أو زادت عليها في أيام العباسيين.

كان وزن الدينار من الذهب الخالص ٤,٥٥ غرامات (المفروض ان يساوي الدينار مثقالاً واحداً من الذهب) ثم انقص وزنه في زمن عبد الملك إلى ٤,٢٥ غرامات، علماً ان صفاء الدينار قد بلغ خلال الفترة الاموية والعباسية ٩٦-٩٨٪. عدا بعض الاستثناءات في فترات الحروب حيث كان الحكام يمارسون سياسة التضخم «بمعناها الحديث» فثلاً تجاوز صفاء الدينار في العهد الفاطمي ٩٦-٩٨٪ خلال عهد الأمير وانخفض إلى ٩٠٪ خلال فترة حكم صلاح الدين التي شهدت حروباً واسعة، ثم ارتفع إلى ٩٨-١٠٠٪ لاحقاً.

لقد استرشدنا بالمثال الاوربي الحديث والمثال الاسلامي القديم لتؤكد ان السعي لانشاء عملة عربية موحدة ومستقلة وقوية سيرتبط في نهاية المطاف بانشاء اقتصاد عربي موحد ومستقل وقوي.

فالبلدان العربية تملك الآن، لأسباب معروفة، احتياطات نقدية ضخمة تستطيع استخدامها، ان توفرت الرغبة الجادة، في انشاء صندوق عربي يعمل على اصدار الدينار العربي. ومع افتراض نجاح الخطوة ورغم الفائدة النسبية لذلك، إلا ان هذا لا يعني ان هذا الدينار سيكون مستقلاً. فهو لن يعتمد على اقتصاد متين متنوع في نشاطاته وفعالياته. بل سيعتمد اساساً وقبل كل شيء على تصدير سلعة أو سلعتين وخصوصاً النفط الذي يباع ويقوم بالدولار الامريكي...

كما ان مجرد اصدار الدينار العربي على الأسس المذكورة لن يعني توحيد العملة العربية. فما دام الدينار العربي سيعتمد على عملات التجزئة التي لم تتخلص كلياً من التبعية الاقتصادية وما دام تقييم الدينار يتم بالدولار وحقوق السحب الخاصة فإن استخدام الدينار كوحدة حسابية والنجاح في اصداره لن يمثل سوى عمل رمزي لهذه الوحدة.

اذن فان اصدار الدينار العربي كرمز للوحدة والاستقلال والقوة، أي تنفيذ المهام المطلوبة من صندوق النقد العربي يجب ان يتوافق مع بناء اقتصاد قومي مستقل وقوي، يعتمد على قيام صناعة متنوعة وزراعة

مزهرة وبنى تحتية وللخدمات فعالة ونشطة .

ان وضع هذه الحقيقة نصب اعيننا دائماً هو ما يوفر واقعية وفعالية بعض الخطوات الجزئية والانتقالية .  
ففي ظل التجزئة والارتباطات التبعية التي تخلق قوانين السياسات الاقليمية الضيقة الافق ، والارتباطات  
الاستعمارية التي تبقي بلداننا متخلفة بعيدة عن استكمال استقلالها الحقيقي تتفاضل الخيارات على ضوء  
المصلحتين الانية والبعيدة . فالمقترحات التي تريد استخدام الشكل أساساً لتغيير المضمون آيلة حتماً إلى الفشل ،  
ولن ترى الحياة سوى تلك المقترحات التي تسعى لتغيير المضمون أولاً وأساساً والتي لا تتناول الشكل بمعزل عن  
المضمون . هنا فقط يمكن التقدم بمقترحات عملية تتناول الشكل للاسراع في عملية تغيير المضمون وانضاجها  
وتوجيهها . ضمن هذه الرؤية ، وضمنها فقط نستعرض بعض الأفكار لتطوير فكرة الدينار العربي .

### أفكار ومقترحات

١ - ان الاستخدام الجدي للدينار العربي كوحدة حسابية لا يعني فقط صدور احصائيات مقومة  
بالدينار بعد تحويل كل عملة قطرية عربية إلى الدولار أو إلى حقوق السحب الخاصة ثم إلى الدينار العربي  
(عملة قطرية  $\longleftrightarrow$  دولار أو ح . س . خ  $\longleftrightarrow$  دينار عربي) . فهذه الممارسة تشير إلى أن وحدة  
الحساب هنا هي الدولار وحقوق السحب الخاصة ، ولم نصف إلى العملية سوى تعقيد جديد . ان تحويل  
الدينار العربي إلى وحدة حسابية ، كخطوة أولى لانشاء العملة الموحدة ، يتطلب ان يتحول صندوق النقد العربي  
إلى حقيقة واقعة ليصبح رمزه الدينار العربي حقيقة واقعة أيضاً .

٢ - لكي يتحول صندوق النقد العربي إلى حقيقة اقتصادية نقدية واقعة لا بد ان يتمتع بسلطان وقوة  
معينين . وان القوة والسلطان الحقيقيين لصندوق النقد هو حجم رأسماله أو احتياطياته وقدرته على التصرف بها .  
ونحن نرى ان تقييم الدينار العربي بالدولار أو بحقوق السحب الخاصة ، يعبر عن عدم جدية في الخروج من  
دائرة التبعية . ومنح الدينار العربي مكانة خاصة سواء كوحدة للحساب أو كخطوة في طريق  
انشاء العملة الموحدة . وبهذا الصدد نرى فائدة دراسة جدوى تكوين سلة حقيقية خاصة للدينار العربي تتكون  
من سلعة أو سلع حقيقية ومن العملات القطرية العربية . وبهذا تقرر قيمة الدينار على ضوء نسب معينة توضع  
أولاً بين السلعة والعملات ثم نسب لدور كل عملة في السلة ، حسب أهمية الناتج القومي لكل قطر أو أهمية  
تجارته مثلاً . وضمن معايير رسمية ثابتة نسبياً ، تأخذ بالاعتبار ضرورة المرونة للانسجام مع التطورات والتقلبات  
العملية في الحياة الاقتصادية والنقدية والتي ستنعكس بالضرورة على مكونات السلة ، سيأخذ الدينار قيمة  
معلومة ستقترب أكثر من حقيقة الوضع الاقتصادي العربي وسترافق تطورات وسترسم علاقة مباشرة بينها وبين  
العملات القطرية مما سيجعل العلاقة كالتالي :

دينار عربي  $\longleftrightarrow$  عملة قطرية عربية (العملات العربية).

ودينار عربي  $\longleftrightarrow$  دولار أو عملات أجنبية أخرى.

ودينار عربي  $\longleftrightarrow$  ذهب أو أية سلعة أخرى.

وضمن تكوين السلة يمكن التفكير بربط قيمة الدينار كلياً أو جزئياً بالنفط، حسب نسبة معينة، مثل أن يكون الجزء السلعي الذي يكون سلة الدينار متكوناً من «الذهب الاسود» وليس الذهب. أي أن تكون السلة هي ذاتها غطاء للدينار العربي. فالنفط سلعة تنتجها وتخزنها في باطن اراضيها، بينما الذهب هو سلعة تضطر لشراؤها ودفع مبالغ باهظة لها خصوصاً أثناء عمليات الشراء الواسعة. صحيح أن الذهب هو السلعة أو المعدن المستخدم دولياً وفي نظام النقد الدولي (رغم تراجع دوره وتحطم قاعدته إلى حد بعيد). لكن الجوهر في استخدام الذهب هو طبيعته السلعية وهي طبيعة مشتركة بينه وبين النفط. بل أن من أسس الاستخدام الواسع للذهب سابقاً هو انتشاره والقبول العام به وسهولة تجزئته وحفظه وعدم تآكل قيمته، وكلها خواص تتوفر اليوم في النفط. لهذا لا نجد مبدئياً ما يمنع أن يكون غطاء الدينار العربي أو جزء منه مؤلفاً من النفط الخام المخزون في اراضيها.

أن هذه الخطوة، أي تكوين السلة والغطاء لا تعني التحرير الكلي للدينار العربي، فتحرير العملة يستحيل بدون تحرير الاقتصاد، كما نوهنا. أنها تعني اكتسابه قيمة مستقلة نسبياً ومباشرة إزاء العملات القطرية العربية والأجنبية والسلع الحقيقية. أنها ستعني إمكانية التوسع في استخدامه ليس كوحدة حسابية فقط بل أيضاً في التداول المحدود أو الواسع سواء بين الدول العربية أو مع العالم الخارجي.

٣- والحقاً بالنقطة الثانية، نستطيع التفكير بمنح صندوق النقد العربي قوة من خلال اسناد رأسماله وقيمة ديناره بكمية معينة من السلع الحقيقية التي ينتجها الوطن العربي والموجودة في خزائنه في باطن الأرض «كالذهب الاسود». فبدل أن نقول في عام ١٩٧٧ أن رأسمال الصندوق يتكون من ٣٥٠ مليون دينار عربي، أي حوالي ١,٢٥ مليار دولار، يتم وضع ما يعادلها من نفط (أو تقوم الدول العربية النفطية بتسديد حصتها نفطاً)، أي يتم وضع ١٣٠ مليون طن تقريباً (٩٦٤,٥ مليون برميل) كمكون أساسي لرأسمال وموجودات الصندوق. أن الفارق هنا ليس شكلياً، رغم أن النقود تشتري السلعة والسلعة تباع مقابل النقود. نقول أنه ليس شكلياً لأن التطبيق الأول (تخصيص ١,٢٥ مليار دولار) سيقود إلى هبوط مستمر لرأسمال الصندوق، بسبب انخفاض قيمة الدولار، مما يقود إلى عجز متزايد للصندوق لتغطية عجز موازين المدفوعات للدول العربية التي تعاني من صعوبات ولدعم استقرار بعض العملات العربية... أي أن رأسمال الصندوق سيتآكل بسبب انخفاض الدولار، وهو تآكل غالباً ما يزيد عن معدلات الفائدة إذا ما قام الصندوق بعمله لدعم



الأقطار العربية التي تواجه صعوبات مقابل منحها القروض ، خصوصاً ان من سيدفع الفائدة هو الدول العربية ذاتها . وهذا يعني بالاضافة للخسارة المتحققة ضرورة اجراء تعديلات مستمرة في رأسمال الصندوق . أما التطبيق الثاني فهو سيقود إلى ارتفاع تلقائي لرأسمال الصندوق حتى مع افتراض تجميد رأس المال أو تأخر سداده (بقاء النفط في باطن الأرض) ، وان هذا الارتفاع لن يتطلب اتخاذ اجراءات معقدة تتطلب موافقات مستمرة من السلطات المسؤولة في الدول العربية ، ان الفارق سيبدو واضحاً عند طرح الأمر بالارقام :

عام ١٩٧٧ : ٣٥٠ مليون دينار عربي = ١,٢٢٥ مليار دولار (دينار عربي = ٣,٥ دولار) = ٩٦٤,٥ مليون برميل على أساس سعر البرميل حينذاك وهو ١٢,٧ دولار).

عام ١٩٧٩ : ٩٦٤,٥ مليون برميل نفط = ٢,٢١٨ مليار دولار على أساس أن سعر البرميل في هذه الفترة هو حوالي ٢٣ دولاراً.

٢,٢١٨ مليار دولار ÷ ٣,٥ = ٦٣٣,٨ مليون دينار عربي وهو ما سيكون عليه رأسمال الصندوق اليوم .

أي ان رأسمال الصندوق قد تضاعف مرتين تقريباً خلال أقل من عامين وهو ما سيسمح بفعالية الصندوق وبالحفاظ على قيمة موجوداته حتى مع تأخر تاريخ السداد فجرد وجود النفط في باطن الأرض يعتبر اليوم استثماراً حقيقياً . ان العوائق الشكلية في سداد رأس المال تبقى نفسها . فن يسدد بالدولارات يستطيع ان يسدد بالنفط ومجمل الأمر يعتمد على المصلحة المشتركة والجدية وحسن النوايا . مقابل ذلك فان تطبيق الفكرة الثانية سيزيد من مرونة الصندوق وقدرته .

٤ - ان الأفكار العامة السابقة قد تسمح ، خصوصاً بعد اعادة صياغتها وصلها ، إلى تكون قيمة مستقلة للدينار العربي تعكس بشكل أفضل واقع العملات القطرية العربية وحقيقة الاقتصاد العربي . اضافة إلى ذلك فاننا ستحدد علاقة مباشرة بين الدينار العربي والعملات القطرية العربية وبين الدينار العربي والعملات الاجنبية مما سيسمح بتوفر أسس أكثر عملية لاستخدامه كوحدة حسابية . بل ان تطوير الأفكار السابقة قد يسمح تدريجياً بتحويل صندوق النقد العربي إلى منظمة ذات صلاحيات فعلية وقدرات حقيقية عربياً ودولياً . تعكس القدرات الموحدة الحقيقية للبلدان العربية الآن . فقد تدرس الوسائل لطرحه كعملة حقيقية بين المصارف المركزية العربية ، أو كسندات حقيقية عربياً ودولياً ، من شأنها أن توفر سيولات وفوائد ستساعد في أن يلعب الصندوق دوراً فعالاً للمساعدة في استقرار بعض العملات العربية أو لسد عجز موازين مدفوعات بعض الأقطار . أن يلعب الدينار العربي دوره كعملة موحدة لأقطار الأمة العربية وأن يتقدم صندوق النقد العربي ليمثل الهيئة العليا في النظام النقدي العربي ، هما أمران ممكنان من الناحية النظرية والعملية ، سواء نجحت

في تطبيقه هيئات دولية أو اقليمية كصندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة ودول المجموعة الاوروبية وغيرها .

ان هذه الأفكار والمقترحات لا تشكل مشروعاً مدروساً ، بل تشكل خطوطاً عامة يمكن البحث فيها لتلمس ما يصلح منها واطافة ما يلزم . لقد انتمت الدول العربية إلى صندوق النقد الدولي ، بل ان بعضها ساهم بتأسيسه ، وانما ما زالت تلتزم بتوصياته وقامت بواجباتها اذائه ؛ ذلك رغم عدم انصافه لها ورغم دوره المنحاز والذي يخدم في النهاية الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب دولنا . كما ساهمت البلدان العربية في اصدار عملات دولية جديدة سرعان ما تحولت ، ليس فقط إلى وحدات حسابية ، بل إلى عملات متداولة لاغراض عديدة على نطاق عالمي . ان ما تقدم يسقط أي اعتراض شكلي أو فني اذ لا نرى لماذا يكون الأمر عملياً وممكننا على صعيد عالمي بين دول متناقضة وانظمة اقتصادية واجتماعية وسياسة مختلفة ولا يكون الأمر عملياً بين دول الأمة الواحدة . لهذا لا نرى ان العوائق الفنية أو الاجرائية هي التي تمنع من نجاح صندوق النقد العربي ، كهيئة نقدية فعالة تحتل موقعاً مركزياً في النظام النقدي العربي ، ومن تقدم فكرة الدينار العربي ، ليس كوحدة حسابية فقط بل كعملة حقيقية ، بل ان العائق الحقيقي الذي يقف ضد هذا المشروع وغيره من مشاريع وحدوية انتقالية هو التجزئة وما تمثله من ضيق أفق ومصالح اقليمية وما تؤكد من تبعية استعمارية .

لهذا السبب ، ولهذا السبب بالذات ستبدو بعض الأفكار من باب الخيال ، وهي ستبقى كذلك اذا لم ترتبط بسلسلة من النضالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تغير مجمل معطيات المسألة وبالتالي من مجمل الحلول المقترحة لوحدة النظام النقدي العربي وانشاء الدينار الموحد .

(١٩٧٩/٨/١٥)